

أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٩/٣/٤ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٠/٢/١٠ م

صايل فلاح السرحان *

ملخص

بعد عام ١٩٩٠م أصبحت علاقات روسيا الاتحادية - كوريت للاتحاد السوفييتي السابق - مع الولايات المتحدة والغرب تقوم على أساس المصلحة وليس الأيديولوجيا، وظهر أنها تتطرق من اعتبارات التعاون لا الخصومة، إلا أن حالة الوفاق التي سادت لا تعني أن هناك انسجاماً في المواقف ولا توافقاً في الرؤى بين الجانبين بقدر ما هي سياسة تعتمد البراغماتية والمصلحة تمشياً مع الواقع الدولي القائم حتى تتمكن من إعادة بناء نفسها وتعزيز مكانتها.

منذ تولي الرئيس (بوتين) ولايته الأولى والثانية، وفوز (ديميتري ميدفيدف) في انتخابات الرئاسة الروسية في نيسان ٢٠٠٨م، ودعم الرئيس (بوتين) له، ظهرت تساؤلات مشروعة حول طبيعة التوجهات الروسية في المرحلة القادمة. خاصة مواقفها من توسيع حلف الناتو شرقاً، مروراً بملف البلقان، ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا، والموقف من أوكرانيا. وكذلك الأزمة في جورجيا والتي قادت إلى تدخل عسكري روسي حاسم ضد جورجيا ولصالح أوسيتا الجنوبية وأبخازيا ومساعدتهما في الاستقلال، إضافة إلى ممانعة التمدد الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز. علاوة على التطورات في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. يهدف هذا البحث إلى معرفة مضمون هذه التطورات، وإمكان تحولها إلى استراتيجية روسية جديدة يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في بنية النظام الدولي خاصة أنها تترافق مع أزمة اقتصادية عالمية مركزها (واشنطن).

لقد خلص هذا البحث إلى أن التغير في الاستراتيجية الروسية سيؤدي إلى تراخي القبضة الأمريكية على العالم، وسيشكل بداية النهاية لشكل النظام العالمي الحالي وتمهد لإحلال التعددية القطبية بشكل أكثر فعالية. وينبئ البحث إلى ضرورة تنبه الجانب العربي إلى أن حالة التراجع الأمريكي هذه تستدعي إعادة النظر في السياسات الخارجية خاصة

* أستاذ مساعد، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

أن هذه الوضع يتيح هامشاً أكبر من المناورة وتنسيق السياسات إذا توافرت الإرادة السياسية العربية.

Abstract

After 1990, Russian Union, as heir of previous USSR, relationships with the US and the West became based on interests not ideology. It was obvious that these relations emanate from cooperation and not dispute considerations. But the case of concordance that prevailed does not mean that there is harmony in positions, nor agreement in views between them, as much as it is a policy that depends on pragmatism and interest, in conformity with the current international situation till it can rebuild itself and emphasize its position.

Since president Putin took charge of the Russian presidency in his first and second tenures, and the winning of Demetry Medvedev in the Russian presidency election April 2008, and president Putin's support to him, legitimate queries raised regarding the nature of Russian's directions in the next phase, especially its positions towards the expansion of NATO to the East, through Balkan file, spreading the US missiles shield in Poland, and its position against Ukraine. Also the Georgian crisis which led to a decisive Russian military intervention against Georgia in favor of South Ossetia and Abkhazia and helping them for independence; furthermore, the resistance against the US expansion in Mid-Asia and Caucasus; and the developments in Russian foreign policy in the Middle East and Latin America. This study aimed at knowing the contents of these developments, and the possibility of changing them into a new Russian strategy that might lead to changes in the international system's structure, especially that it coincides with the world economic crisis centered in Washington.

This study concluded that the change in the Russian strategy will lead to a drop in the US fest on the world, and will form a beginning of end for the current international order, and pave the way to more effective multipolarization system.

The study calls on the necessity of Arabs' attention to the retraction of the US, which necessitates reviewing external policies, especially that this situation provides a greater margin of maneuvering and coordination of policies, if Arabs' will avails.

مقدمة:

بدأت تظهر تساؤلات مشروعة حول طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية في المرحلة القادمة. خاصةً مواقفها من توسيع الناتو شرقاً مروراً بملف البلقان واستقلال (كوسوفا)، ونشر الدرع الصاروخي في بولندا، والموقف من التقارب الأمريكي - الأوكراني، وكذلك الأزمة في جورجيا التي قادت إلى تدخل عسكري لصالح أوسيتا الجنوبية وأبخازيا وإعلان استقلالها ومنع ضمها إلى جورجيا إضافة إلى ممانعة ومقاومة التمدد الأمريكي باتجاه آسيا الوسطى علاوة على التطورات الجديدة في المواقف الروسية على المستوى الدولي ومحاولتها بناء تقاهمات جديدة مع كل من الصين والهند، والتعاون العسكري والاقتصادي مع عدد من دول أمريكا اللاتينية وخاصة فنزويلا تلك المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية الحديقة الخلفية لأمنها القومي.

في ضوء هذه التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية ما هو تقييم دوائر رسم السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لذلك؟ وما هي ردود الفعل حيالها؟ خاصةً أنها تأتي في ظل آثار وتداعيات أزمة مالية عالمية مركزها (واشنطن) مما سيعمق الخلاف بين مراكز رؤوس الأموال العالمية ويدعو واشنطن للاهتمام أكثر بالسيطرة على مواقع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى وشرق أوروبا.

منذ عام ١٩٩٠ اعتزت السياسة الخارجية الروسية تغيرات جذرية، حيث أصبحت تقوم على أساس المصلحة وليس الأيديولوجيا مما غير أهدافها ومنطلقاتها وأولوياتها وارتباطاتها. لكن رغم إعلان روسيا الاتحادية - كوريث للاتحاد السوفييتي السابق - أن علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أصبحت تنطلق من اعتبارات التعاون لا الخصومة إلا أن حالة الوفاق التي سادت بين الجانبين لا تعني أن هناك انسجاماً وتوافقاً في الرؤى بينهما بقدر ما هي سياسة روسية تعتمد على البراغماتية والمصلحة تمشياً مع الواقع الدولي القائم، حتى تتمكن من إعادة بناء نفسها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي. فهناك مواقع خلاف محورية بينها وبين (واشنطن)، سواء تمثل ذلك في توسيع حلف الناتو (حلف شمال الأطلسي "الأطلسي") باتجاه الشرق والذي بدأ في استيعاب دول اشتراكية حتى وصل حدود روسيا الاتحادية نفسها، أو التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز حتى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق قد وضع روسيا الاتحادية في موقف صعب.

بعد فوز (ديمتري ميدفيدف) بأغلبية ساحقة في انتخابات الرئاسة الروسية في ٧- نيسان- ٢٠٠٨م، ودعم الرئيس (بوتين) له،

أولاً: أهمية البحث:

تبرز الأهمية العلمية والعملية للبحث من خلال تحقيق ما يلي:

١. الإسهام في إثراء الجانب النظري لمجال الدراسة الأكاديمية لتطورات السياسة الخارجية الروسية.
٢. توضيح التفاعلات التي رافقت النشاط والسلوك الخارجي الروسي، باعتباره تجسيدا لإرادتها السياسية بشأن المواضع التي أشير إليها، وأحد مظاهر التعبير عن سلوكها الخارجي.
٣. تسليط الضوء على التفاعلات البينية بين روسيا الاتحادية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة أخرى، وبيان العوامل والمحددات التي أثرت على ذلك، وتوضيح ما إذا كانت هذه العلاقات حول القضايا العالقة بينهما تؤسس لحالة من المواجهة، وإمكان الحديث عن استراتيجية روسية جديدة في المرحلة الحالية والمستقبلية.

ثانياً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استخلاص تصورات عن مسارات السياسة الخارجية الروسية الحالية والمستقبلية.
٢. تحديد الشروط والوسائل والأساليب والأدوات التي انتهجتها روسيا الاتحادية في بناء موقعها وتعزيز مكانتها في

النظام الدولي، مما يعطي صورة أوضح عن مواقفها تجاه عدد من القضايا المهمة في الساحة الدولية وانعكاس ذلك على طبيعة وبنية النظام الدولي.

٣. بيان فاعلية التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية، وكيف يمكن أن تشكل عامل حفز ودافعية لإقامة علاقات على قدر من الندية والتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إحداث توازنات جديدة في النظام الدولي.

ثالثاً: مشكلة البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة التغير في السياسة الخارجية الروسية بهدف الكشف عن إمكانية تبلور استراتيجية روسية جديدة، واختبار درجة هذا التغير من خلال التركيز على السلوك الدولي لها في المرحلة الأخيرة، وقياس مدى تأثيره في بنية النظام الدولي القائم. وبالتالي فإن أسئلة البحث يمكن صياغتها كالتالي:

١. ما هي طبيعة التغير في توجهات السياسة الخارجية الروسية في ضوء تطوراتها الجديدة؟ وينتزع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
- أ. هل يعبر هذا التغير عن استراتيجية جديدة؟
- ب. هل ستؤثر هذه التطورات في بنية النظام الدولي القائم؟

ج. إلى أي حد تؤثر العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية في دفع هذا التطور أو إعاقته؟

رابعاً: فروض البحث:

انطلاقاً من تساؤلات المشكلة البحثية تمت صياغة الفروض التالية:

١. إنَّ التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها المصالح الروسية في جانبها الاستراتيجي (الأمني والعسكري) والاقتصادي سوف تؤدي إلى تطورات جديدة في السياسة الخارجية الروسية.

٢. إنَّ التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية سوف تؤدي إلى تغيير في بنية النظام الدولي القائم.

خامساً: منهج البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع ونطاق الدراسة وأسئلتها أن تعتمد منهج "تحليل النظم"^(١) كونها تُعنى بتحليل العلاقات الدولية ضمن الأطر الدولية. وتالياً شرح لمقومات هذا المنهج ودواعي استخدامه وكيفية توظيفه في البحث.

يعتبر منهج النظام الدولي مناسباً لموضوع البحث لأنه يصلح لتحليل العلاقات الدولية نظراً للمزايا التي يقدمها، واتساقاً مع المشكلة البحثية التي تُعنى الدراسة بالإجابة على تساؤلاتها.

أ. يُعرف النظام الدولي بأنه^(٢): شبكة تفاعلات

بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطه. حيث أهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه، والتي قد تتغير من فترة إلى أخرى. والنظرية التي تبحث في دراسة آلية هذه التفاعلات تسمى "نظرية النظم". يرى "مورتن كابلان" و"تشارلز مكلياند" أن الأهداف التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي أهمية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه النظم وتحدد مصادر الانتظام فيها والتوصل إلى استنتاجات تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر، وبيان الكيفية التي تتفاعل فيها وتؤدي إلى استمرارها ويتبنى "جورج مودلسكي" هذه النظرية نفسها^(٣).

ب. كيفية توظيف المنهج: يشتمل منهج النظام الدولي في إطار نظرية النظم على جملة مزايا قادت الباحث، إضافة لمقولات المنهج إلى استخدامه، انطلاقاً من حقيقة أن البحث معني بتفاعل السياسة الخارجية الروسية مع محيطها الإقليمي والدولي الأمر الذي يؤكد الترابط والتداخل بين متغيرات البحث. من هنا فإن نقطة البدء

(بوتين)، ثم اتخذ ملامح أكثر وضوحاً في عهد (ميدفيدف).
أما مبررات اختيار العام ٢٠٠٨م كنهاية للفترة الزمنية فلأنه عام الذي يمكن من الوصول إلى آخر التطورات في السياسة الخارجية الروسية.

سابعاً: التعريف بالمفاهيم:

تقتضي المنهجية العلمية للبحث التعريف بالمفاهيم الأساسية فيه.
وفي هذا المجال يبرز المفهومان التاليان:

١. السياسة الخارجية:
أ. التعريف الاسمي: هي مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة^(٤).
- ب. التعريف الإجرائي: إن مؤشرات السياسة الخارجية التي سيتم اعتمادها في هذا البحث هي^(٥):
(١) الدبلوماسية: وتعني التوفيق بين المصالح المتعارضة للدول وفتح مسالك الاتصال بينها من أجل تحقيق الأهداف.
(٢) الإمكانيات الاقتصادية: المقدرة الاقتصادية التي تدعم تحقيق الأهداف.
(٣) الإمكانيات العسكرية: القدرات العسكرية -رغم تكاليفها الباهظة- التي تسهم في تحقيق الأهداف.

في دراسة السياسة الخارجية الروسية وتأثيرها في بنية النظام الدولي تكمن في الوعي لطبيعة التحولات في السياسة الروسية في ظل التغيرات في البيئة الدولية، وكيف أثرت على تفاعلاتها ومساراتها وسلوكها؟

سادساً: حدود البحث:

لقد تم تحديد عام ١٩٩٠ كبدائية للفترة الزمنية للبحث، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام ٢٠٠٨م.

إن مبررات اختيار عام ١٩٩٠ كبدائية للفترة الزمنية لأن هذا العام يعتبر التاريخ الذي اتفق فيه معظم المهتمين وصنّاع القرار أنه شهد تحولات غير مسبوقة في النظام الدولي أدت إلى انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية بسبب التبدلات الرئيسية في هيكل وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، وقد تم الاستناد في الرأي إلى عدة مؤشرات مثل: تفكك الاتحاد السوفييتي، وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية وأيدولوجية، وازدياد دور التكنولوجيا واندماج الأسواق. هذه المؤشرات التي أدت إلى تغير هيكل وبيئة النظام الدولي، وكذلك تغير في نمط السياسة الخارجية الروسية -كوريث للاتحاد السوفييتي- واستمرار هذا التغير بعد ذلك حيث تبلور بشكل جلي وواضح في عهد

٢. النظام الدولي:

أ. التعريف الاسمي: هو شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطه، حيث أهم ما يميز النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه والتي قد تتغير من فترة إلى أخرى، والتي تعطي النظام مفهوم المنظومة (System)، وهو كذلك القوانين (القواعد الأمرة) التي تحكم عمل النظام وتضبط عوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر، والتي تعطي النظام مفهوم (order)^(١).

ب. التعريف الإجرائي: إن مؤشرات النظام الدولي التي سيتم اعتمادها في هذا البحث هي:

- (١) الوحدات: من دول ومنظمات دولية رسمية وغير رسمية.
- (٢) البيئة: وهي الإطار الزماني والمكاني الذي يحتضن التفاعلات بين الوحدات.
- (٣) التفاعلات: وتشير إلى التفاعلات بين وحدات النظام الدولي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عددٍ من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض

لهذه الدراسات:

١ - دراسة لـ: Fred, Hallidy^(٧), "The End of the Cold War and International Relations: Some Analytical and Theoretical Conclusions"

تشير هذه الدراسة إلى بداية التحول في النظام الدولي وانتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية، وبالتالي تغير ملامح السياسة الخارجية الروسية بفعل انتهاء الشيوعية كقوة سياسية وأيديولوجية وتهاوي أنظمة الحكم في شرق ووسط أوروبا، واستمرار التحول في معظم الدول صوب الرأسمالية، وهذا بدوره أدى إلى تبدل العلاقات بين الدول بشكل عام وبين الدول العظمى بشكل خاص.

٢ - دراسة يوشكا فيشر بعنوان^(٨): "تعديل مسار السياسة الخارجية الروسية يصب في خانة التغيير الاستراتيجي".

تشير هذه الدراسة إلى أن روسيا الاتحادية تسعى إلى لعب دور أكثر بروزاً على الساحة الدولية يبرهن عليه دلائل التغير في سياستها الخارجية التي لم تتوقف عن التراكم منذ أن حدد معالمها الرئيس (بوتين) في عدة محاور على المستوى الأوروبي وعلى مستوى النظام الدولي مع القوى الصاعدة كالصين والهند إضافة إلى التعامل والتعاطي بموازاة الدور الأمريكي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو قضايا الشرق الأوسط كفلسطين، والعراق، ولبنان... .

٣ - دراسة محمد بوبوش بعنوان^(٩) "السياسة الخارجية الروسية بين التغيير والاستمرارية" توضح هذه الدراسة الأطر الرئيسة التي سوف تعتمد عليها السياسة الخارجية الروسية في عهد "ميدفيدف" وطبيعة التعاطي مع الولايات المتحدة والغرب في قضايا مفصلية حول المصالح المتضاربة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، والبحث في آثار وتداعيات المواجهة بين الطرفين وهل سيكون لها تأثير على السياسة الدولية؟ وهل يمكن أن تطل بنية العلاقات الدولية؟ وبالتالي تؤثر في بنية النظام الدولي في المرحلة القادمة.

تاسعاً: تقسيم البحث:

استناداً إلى موضوع البحث، ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة عن تساؤلاتها، والفروض التي يهدف إلى اختبارها، وبناءً على المنهج المستخدم فيها. فقد تم تقسيم البحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: بنية النظام الدولي القائم.

أولاً : توصيف النظام العالمي الجديد.

ثانياً: ملامح البيئة الدولية الجديدة.

المطلب الثاني: التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية ١٩٩٠-٢٠٠٨.

أولاً : محاور الاستراتيجية الروسية الجديدة بين التغيير والاستمرار.

ثانياً: أثر التغيير في الاستراتيجية الروسية على بنية النظام الدولي القائم.

النتائج.

قائمة المراجع.

المطلب الأول

بنية النظام الدولي القائم

في أعقاب التحولات التي شهدتها العالم منذ صيف ١٩٨٩، والتي أدت إلى تغيرات عميقة في النظام الدولي، ذهب البعض إلى وصفها بأنها غير مسبوقه، وأنها وضعت المجتمعات والدول فجأة في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعة، ومتغيرات سريعة، وأساليب جديدة في الاندماجات لم تكن معروفة من قبل، وأن التغيرات الجديدة جاءت بكل النهايات: نهاية التاريخ والأيدولوجيا وسيادة الليبرالية والنظام الرأسمالي.

واتفقت الغالبية العظمى من الباحثين المختصين على وصف هذه التحولات بأنها نهاية النظام العالمي ثنائي القطبية الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التبدلات الرئيسية في هيكل وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية مما أدى إلى تغير في بنية النظام الدولي^(١٠).

هذه المقدمة تقودنا إلى دراسة هذا المبحث من خلال التعرض للمحورين التاليين:

أولاً: توصيف النظام العالمي الجديد:

إذا كان الباحثون والمهتمون وصناع القرار قد اتفقوا على نهاية النظام العالمي ثنائي

أما الذين أعطوا دوراً أكبر للعوامل الأخرى: الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. فقد رأوا أن النظام العالمي أقرب إلى التعددية منه إلى الأحادية، ويدل (مودسكي) على تحديد شكل النظام الدولي وموقع الدولة فيه من خلال نموذج الذي يشير إلى أن النظم الدولية تتشكل استناداً لعدد القوى الفاعلة والمؤثرة فيها، أي طبقاً للقوى المركزية.

وعليه فإذا أردنا تشخيص بنية المنظومة الدولية، فلا بد من التمييز بين ثلاث مرتكزات أساسية هي: توزيع القوة في الساحة الدولية بين الانتشار والتركيز، وعلاقة التحالف والاستقطاب، والبنية المؤسسية للعلاقات الدولية، والتي من خلالها يتبلور نظام دولي يمكن الحكم عليه بأنه يحقق الاستقرار، ويساعد على حل المشكلات والصراعات الدولية، ويسهم في معالجة القضايا العالمية^(١٢).

لكننا بمراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام نرى أنه لا توجد دولة واحدة تستحوذ على كل هذه العناصر، فالولايات المتحدة الأمريكية تواجه تهديداً اقتصادياً إذا ما قورنت بالاتحاد الأوروبي واليابان، وقد تعززت هذه التهديدات الاقتصادية في ضوء تداعيات وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي تتمركز في (واشنطن) مما سيكون لها أعمق الأثر في تراخي القبضة الأمريكية على العالم في جانبيها الاقتصادي والعسكري.

القطبية، فإنهم قد اختلفوا في توصيف النظام العالمي الراهن. ففي حين يرى فريق أنه نظام أحادي القطبية تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القطب الأوحده. يرى فريق آخر أنه نظام متعدد الأقطاب تتوازن فيه عدة قوى هي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا. في حين يرى فريق ثالث أن النظام العالمي في مرحلة انتقالية، وأنه لم تتشكل معالمه أو تتبلور بعد^(١١).

ويرجع الخلاف إلى تباين وجهات النظر تجاه المحدد الرئيسي في توجيه التفاعلات الدولية؛ فالذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام رأوا أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تمارس دور القطب الأوحده المسيطر على النظام العالمي، واستندوا في ذلك إلى قدرتها على توجيه التفاعلات الدولية وإدارة الأزمات من خلال اتخاذ حرب الخليج الثانية نموذجاً لذلك، حيث نجحت (واشنطن) في إظهار العمل ضد العراق بأنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد، إذ استخدم هذا المصطلح من قبل الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب أمام الكونغرس أواخر عام ١٩٩٠، ووصف عملية عاصفة الصحراء لاحقاً بأنها بداية هذا النظام. وهكذا يبدو أن أنصار هذا الاتجاه تأثروا بما حدث في أزمة الخليج الثانية من حيث التوظيف الأمريكي لمفهوم النظام العالمي*، أو قدرة أمريكا على تحقيق ما أرادت^(١٢).

لكن في الوقت نفسه فإن الوحدات الأخرى لا تتمتع بعناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمي، فالاتحاد الأوروبي رغم قدراته الاقتصادية، يعاني صعوبات وعثرات في مجال القدرة العسكرية، وتعكس مقولة "إن الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي وقزم سياسي" واقع الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد، وكذلك اليابان فإنها رغم قدراتها الاقتصادية غير مؤهلة لدور قيادي في النظام العالمي الراهن.

لقد أجمع منظروا نظرية النظم، على أن النظام الدولي في حالة تغير مستمر بتأثير البيئة الدولية والنظم الفرعية الفاعلة فيها، ومن هنا كانت دراسة النظم الفرعية ضرورية لمعرفة بنية النظام الدولي، والتعرف على أسباب عدم استقراره نتيجة الصراع بين وحداته. من هنا اهتموا بالضوابط التي تمكن النظام من التكيف واحتواء الاضطرابات، ومن أبرز الباحثين الذين تعرضوا لذلك "روز كرينس" الذي درس قدرة النظام على احتواء الاضطرابات ودراسة مصادر الحركة فيها، وقيود البيئة الدولية عليها. أما "مودلسكي" فخلص إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار من خصائص النظام الصناعي أكثر منه في الزراعي والخدمي^(١٤).

ويرى "Caplan" أن العامل الأهم في بقاء أو زوال نظام دولي أو تغييره من شكل إلى آخر هو التفاوت في قدرات وحداته من موارد اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، وأوضح

قواعد التحول التي تحدد انتقال النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي أو متعدد الأقطاب^(١٥). وعليه يمكن تبني الرأي الذي يذهب إلى القول أن النظام العالمي الراهن يُعد نظام أحادي القطبية، لكنه لا يخضع لهيمنة دولة واحدة منفردة، بل يخضع لهيمنة المنظومة الرأسمالية التي تتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، وهذه المنظومة تعددية يستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها في علاقاتها المتبادلة وفق ما أسماه "كارل دوتيش" المجتمع الأمني التعددي "Pluralistic Security Community"^(١٦). لكن يجدر القول أن هذا التوصيف يواجه تحدياً كبيراً في المرحلة الحالية ترجع أسبابه إلى عاملين الأول: يتعلق بسعي قوى أخرى خارج هذه المنظومة لتعزيز مكانتها وموقعها في النظام الدولي سواء تعلق ذلك بالصين أو روسيا الاتحادية (الموضوع المركزي في هذه الدراسة). أما العامل الثاني فيتعلق بطبيعة السياسات الخارجية الأمريكية وملاحمها التي اعترتها تغيرات كبيرة حيث شهدت تبدل مفرداتها وأدواتها وبالخط العام الذي حكم توجهاتها الخارجية رغم انقسام الرأي حول حقيقة هذه التغيرات بين من يرى أنها مجرد اختلاف في الرؤى والأفكار ناتج عن تطرف الفكر المسيطر على صانع القرار في الإدارات الثلاثة السابقة وسيزول بعد أن تسلم "أوباما" من الحزب

محددًا جديدًا للسياسة الأمريكية فيما أطلق عليه (السيولة الموقفية)، وأبرز مثال عليه تجاهل القضية الفلسطينية والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي وضمان استمراريته، وإن تم ذلك على حساب حلفاء أمريكا من العرب، بل اكتسب هذا بعداً جديداً تمثل في انتقال العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية من التحالف الاستراتيجي إلى التوأمة السياسية^(١٩). ويتجلى ذلك في الموقف الأمريكي المتضامن مع إسرائيل سواء في حرب إسرائيل على لبنان في ١٢ تموز ٢٠٠٦ أو في حرب إسرائيل على الفلسطينيين (غزة) في ٢٧ كانون أول ٢٠٠٨. المهم في الأمر أن السياسة الأمريكية الجديدة كان لها تكاليفها الباهظة على الإدارة الأمريكية واستنزاف قدراتها إلى حد أثر على قبضتها على العالم وقلل من تفرداها وتبوئها مركز الصدارة في النظام العالمي خاصة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مما أدى إلى فتح المجال أمام القوى الدولية الأخرى لمزاحمتها، وأعطى قوة دفع أكبر للتوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: ملامح البيئة الدولية الجديدة:

إن الملامح الأساسية في النظام العالمي الجديد انطلقت بشكل رئيسي من تغير النظرة إلى مفهوم الأمن الذي كان يرتكز وفق النظرية الواقعية على اعتبار أن الدولة الفاعل الرئيسي،

الديمقراطي زمام الحكم، وبين من يرى فيها نهج جديد للبيت الأبيض تجد كل إدارة جديدة -جمهورية كانت أم ديمقراطية- نفسها مضطرة إلى التعامل أو التكيف معه^(١٧)، وبغض النظر عن صحة هذا الرأي أو ذاك، فإن ما يهمنا هو أن الخط العام لهذه السياسة ونهجها أدى إلى فروقات هامة في طبيعة التوجهات والقيم والمفاهيم والأدوات المتعلقة بالطابع الأحادي للتفكير دون النظر لأي قوى داخلية (الرأي العام) أو خارجية (المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة) وتقديم القوة العسكرية على سواها من الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، واعتبار العالم الخارجي مجالاً حيويًا للولايات المتحدة الأمريكية وامتداداً لأمنها القومي، بحيث أصبح التدخل الأمريكي بكافة أشكاله وأدواته ضرورياً سواء أخذ شكلاً سلبياً (احتلال، تهديد، عقوبات) أو إيجابياً (قروض، مساعدات، تحالف) ويبدو احتلال العراق وأفغانستان، وتهديد بعض الأقطار، وفرض عقوبات على البعض الآخر واحدة من حلقات الجانب السلبي لهذا التدخل^(١٨).

وفي هذا الجانب يتوضح التوجه الإمبراطوري في السياسة الأمريكية، الذي يعتمد مبدأ الضربات الوقائية والاستباقية في المجال العسكري، وكذلك فإن عدم الاتفاق على استراتيجية مع الآخر وثباتها بغض النظر عن كون الآخر حليفاً أم صديقاً أم خصماً يمثل

وهي التي يناط بها مسؤولية تحقيقه من خلال استحواذ القوة لضبط التوازن الدولية، والحفاظ على الوضع القائم، واستقرار النظام، والتغلب على حالة الفوضى، وفي إطار النظرية الليبرالية الجديدة أصبح الأمن لا يركز فقط على البعد العسكري بمعناه التقليدي المعروف وإنما يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية^(٢٠).

وأصبح الأمن الإقليمي مفهوماً أكثر جاذبية وتأثيراً مثل أمن الشرق الأوسط، والمتوسط، وجنوب شرق آسيا، مما أكسبه أبعاداً جديدة بحيث أصبح ينظر إلى مفهوم التهديد المشترك من خلال إقامة هياكل ومؤسسات جديدة تتجه إلى نزع الانتماءات والهويات المحلية والقومية الأصلية، وإحلال انتماءات وارتباطات مختلفة محلها، بهدف دمج قوى لا تنتمي تاريخياً إلى الإقليم في نسيجها الاجتماعي والسياسي، وإنما من خلال وجود اقتصادي وسياسي وعسكري لقوى أجنبية في تركيبة تلك المفاهيم الإقليمية للأمن وهياكلها كمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والاتحاد الأوروبي في المنتدى الإقليمي لرابطة (آسيان). أو محاولة إدماج إسرائيل في مشاريع الشراكة المتوسطة والشرق أوسطية، أو مشاريع التعاون والحوار^(٢١).

في إطار ما سبق الحديث عنه، وما عبرت عنه الأحداث من اتجاهات كبرى في النظام الدولي هي في الأساس تطوير لحقائق فرضت

نفسها في العقد الأخير، يمكن رصد عدد من التوجهات الرئيسية في أنماط التفاعلات الدولية، وشبكات الاتصال تتمثل في ازدياد التوجه نحو المؤسسية والاعتماد المتبادل، والانتقاء والتهميش في الاهتمامات العالمية، وتنامي ظاهرة المؤتمرات الدولية^(٢٢)، وبكفي أن نشير هنا إلى مبدأ الانتقائية والتهميش في رحم البيئة الكونية الجديدة والتي تجلت مظاهرها في بعض محاولات الاندماج والتكامل في جانبه السياسي والاقتصادي ومن أهم هذه المظاهر: إن النظرة الأمريكية إلى بعض النظم السياسية العقائدية بأنها من مخلفات الحرب الباردة ولا مكان لها في ترتيبات النظام الدولي الجديد مثل كوريا الشمالية، وسوريا، وإيران والعراق، فكانت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الأنظمة السياسية في هذه الدول من خلال الملف النووي الكوري والإيراني، وإسقاط النظام العراقي (نظام الرئيس صدام حسين)، ومحاولة الضغط على سوريا عبر عدة وسائل بدءاً من إخراجها من لبنان واستخدام ورقة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وكذلك الضغط على حلفائها في لبنان (حزب الله)^(٢٣). ولا تتوقف الانتقائية عند السلوك السياسي والاقتصادي للدول الكبرى إزاء الدول الضعيفة. وإنما يمتد أيضاً إلى الاستراتيجيات الحاكمة للعلاقات الدولية، فبالرغم من التركيز على قضايا

من خلال تراجع وتهميش دورها في قضايا معينة، وتعظيمه في قضايا أخرى، كذلك برز التوجه نحو تهميش دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإعطاء مزيد من الصلاحيات لمجلس الأمن الدولي وتدعيم هيكله، من خلال إحياء لجنة الشؤون العسكرية فيه، والتوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق والمتعلق باستخدام القوة وفرض العقوبات على الدول التي بمنظورهم لا تحترم الميثاق كما هو الحال مع العراق في عهد النظام السابق^(٢٥).

ولم يتوقف التدخل في شؤون المنظمة الدولية عند هذا الحد، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى محاولة خلق شرعية بديلة للشرعية الدولية، تستند على مبدأ أحادية القوة الأمريكية، ورفض مبدأ توازن القوى بما يتناسب مع تعدد الأقطاب اقتصادياً وتكنولوجياً، فواشنطن ترى نفسها قادرة على مواجهة حالات من التوتر الدائم في النظام الدولي، وقدرتها على خوض حربين أو أزمتين في وقت واحد، وتحرص على إظهار قوى معينة أنها عاجزة عن المساهمة في حل النزاعات بصورة مستقلة أو منافسة لها كالصين وروسيا مثلاً في مناطق محددة، حتى الأمم المتحدة، فإن (واشنطن) تحدثت علانية على أن موافقة المجتمع الدولي مرغوبة لكنها ليست مشروطة، فواشنطن ترى نفسها وحدها التي تقرر حدود التدخل وأشكاله مثل شبه الجزيرة الكورية، والشرق

الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرية الأسواق، إلا أن هذا المجال يعاني من التمييز والانتقائية في كثير من مفرداته، ففي حين تركز مقولات العولمة على حرية تدفق السلع والخدمات والمنتجات، والأموال، نلاحظ أن الحقائق تدل على استثناءات فيما يخص قضايا الهجرة وانتقال الأفراد وخاصة التي تأتي من الدول الفقيرة. هذا فضلاً عن عدم الاهتمام الكافي بقضايا اللاجئين، ويمكن القول حتى الآن أن الأفكار الداعمة للعولمة فيما يخص الأفراد وعنصر العمل تركز على الفرد بصفة شخصية وليس بصفة جماعية كشعوب ومجتمعات.

ويمكن القول في هذا المجال أن القضايا العالمية مثل التلوث، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والطفولة، واللاجئين، والسكان، والمرأة، وأسلحة الدمار الشامل، والهجرة برغم الاتفاقات الدولية الكثيرة التي عقدت في السنوات الأخيرة بخصوصها والتي تفوق عدد ما أبرم في القرن العشرين بأكمله، إلا أنه لم يتم تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام، ولا بيان آليات محددة لتحقيق هذا الالتزام. كما أن التعامل مع هذه القضايا يتم وفق انتقائية مقصودة، ولم تستقر قواعد وأسس واضحة للتعامل معها^(٢٤). كما أن مظاهر الانتقائية والتهميش طالت دور الأمم المتحدة، حيث خضعت في تعاملها مع القضايا العالمية الرئيسية لتأثير وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها،

الأوسط، وأمريكا اللاتينية^(٢٦).
في ظل هذه التوجهات للنظام العالمي، برزت في الآونة الأخيرة تطورات جديدة في السياسة الخارجية الروسية بدت أنها تحاول منافسة الدور الأمريكي في مواقع عدة في العالم، فهل ستكون هذه التطورات بداية لمنافسة روسية - أمريكية تستند على قاعدة من الندية والتكافؤ يمكن أن تؤثر في بنية النظام الدولي القائم، وتضبط الاختلال في التوازنات القائمة فيه.

المطلب الثاني

التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية

ترافق التغير في النظام الدولي بتبدلات في السياسة السوفييتية ترجع أسبابه بشكل خاص إلى المحدد الدولي الذي انعكس على المستوى الداخلي، حيث تفككت النظم الاشتراكية التي كانت تدور في فلك (موسكو) نتيجة السياسة التي انتهجها الرئيس السوفييتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" فيما عرف بسياسة الإصلاح والتجديد حيث ألغى مبدأ "برجينيف". ثم طرح مقولة "أوروبا بيتنا المشترك" ليبدأ تحليل الاتحاد السوفييتي وتصبح روسيا الاتحادية هي وريثته على المسرح الدولي^(٢٧). ولكن ليس كقطب مكافئ للولايات المتحدة الأمريكية.
إن النهج الجديد في السياسة الخارجية الروسية يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

الأولى: المرحلة الانتقالية: ١٩٩٠-٢٠٠٠:

لقد اعتمدت روسيا الاتحادية في هذه المرحلة سياسة خارجية تقوم على مبدأ التعاون والوفاء والدعوة إلى تطوير مرحلة جديدة من العلاقات مع (واشنطن) خصوصاً استنادها على مبدأ التعايش ونبذ المواجهة، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات وبؤر التوتر في العلاقات بطريقة مغايرة عن فترة الحرب الباردة، مما أضاف رصيداً جديداً إلى المكاسب الأميركية، وأدى إلى مزيد من مركزية الدور الأمريكي في العالم لتصبح هذه التحولات واحدة من أهم المفاصل التاريخية التي أسهمت في تغيير تركيبة المجتمع الدولي ونمط العلاقات الدولية فيه، وقاد إلى مرحلة جديدة في النظام العالمي لا زالت تداعياتها وأثارها وإفرازاتها تؤثر على وحدات النظام الدولي سواء كانت دولاً أم منظمات^(٢٨).

إن التغير الجذري الذي أصاب السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة في ضوء مسوغات التفاهم والتنسيق والإغراء الاقتصادي والضغط من قبل (واشنطن) والغرب قاد إلى توقيع وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي في "كامب ديفيد" في ٨ - شباط - ١٩٩٠م والتي يؤطرها شعار "تحو علاقات تعاون لا خصومة" اعتماداً على إعطاء الأولوية للاقتصاد واستبعاد الناحية العقائدية، مما مهد لإبرام اتفاقية إعلان المبادئ مع حلف الناتو (حلف شمال الأطلسي

السياسة الخارجية الروسية تختلف عن سابقتها. حيث أن حالة الوفاق التي كانت قائمة بين (واشنطن وموسكو) لم تكن تعكس توافقاً في الرؤى ولا انسجاماً في المواقف بين الجانبين بقدر ما هي سياسة روسية اعتمدت البراغماتية والمصلحة تمثيلاً مع الواقع الدولي القائم حتى تتمكن روسيا من إعادة بناء نفسها، وتعزيز مكانتها في النسق الدولي وفي سبيل تعزيز مسعاها بهذا الخصوص سعت إلى إطلاق تهديدات متكررة ضد الولايات المتحدة وأوروبا بسبب نظام الدفاع الصاروخي الذي أقامته واشنطن في بولندا، وأعربت عن عزمها بناء نظام صاروخي خاص بها، وأرسلت سفناً استطلاعية على مقربة من القاعدة الأمريكية في "غوام". كما عملت على تعزيز مواردها الطبيعية التي يمكن أن تسهم في بناء اقتصادها وقوته ومناعته فعملت على استكشاف منطقة المحيط المتجمد الشمالي بشكل جدي لاستثمار موارده الطبيعية. لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط والغاز في أواخر عام ٢٠٠٧ روسيا في بناء اقتصاد قوي^(٣١) وأسهم بالمقابل مع ترافقه بنذر الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ضعف موقف واشنطن، وصعود نجم الصين والهند وهذا شجع (موسكو) إلى تعديل مسار سياستها الخارجية، ومن المتوقع ازدياد وتيرته خاصة بعد إقرار الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما" في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩ بتراجع

"الأطلنطي" في ٧ - أيار - ١٩٩٧م، والتي تقوم على أساس المصلحة وليس الأيديولوجيا مما غير أهداف ومنطلقات وأولويات وارتباطات السياسة الخارجية الروسية حيث أصبح الاقتصاد له الدور المركزي في تفاعلاتها وعلاقاتها الخارجية^(٣٢). لكن الممتنع لتطورات الأحداث في روسيا خلال هذه الفترة يلاحظ أن صناع القرار في روسيا يبدون امتعاضاً من السياسة الأمريكية والغربية تجاه مناطق نفوذهم سواء تعلق ذلك في التدخل الأمريكي في الجمهوريات المتاخمة لروسيا كأوكرانيا وجورجيا أو في مناطق آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز، أو فيما يتعلق بتوسيع (الناتو) شرقاً. لكن الظروف المتردية لبلادهم في تلك الفترة هي التي أملت عليهم تقديم المزيد من التنازلات بهذا الشأن، لكن روسيا الاتحادية تحاول ضمن هامش المناورة المتاح لها مقاومة سياسة الولايات المتحدة والغرب، وقد بدا ذلك واضحاً وجلياً منذ تولي الرئيس (بوتين) تقاليد الحكم حتى عام ٢٠٠٨. حيث بدأت المرحلة الثانية في تطورات السياسة الخارجية الروسية^(٣٣).

المرحلة الثانية: التأسيس والفاعلية:

٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م:

لقد بدا واضحاً أنه مع تولي الرئيس الروسي السابق "بوتين" الحكم في ولايته الأولى والثانية، وبعد فوز "ميدفيدف" في الرئاسة في عام ٢٠٠٨ برزت توجهات مرحلة جديدة في

الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٢).

إضافة إلى ذلك فإن ملامح التطور في الدور الروسي الجديد ازدياد حدة الخلاف الروسي - الأمريكي حول استقلال (كوسوفا) وأبخازيا وأوسيتا الجنوبية مما استدعى (موسكو) للقيام بهجمات ضد مركز استطلاع ومعلوماتية أمريكية في جورجيا. هذا فضلاً عن التهديد الروسي لصادرات النفط والغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا^(٣٣).

إن أسلوب العمل بالاستراتيجية الروسية قد تبدل عن الفترة التي أعقبت عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ بحيث أصبح يقوم على أسلوب المواجهة بدل الوفاق مع واشنطن والغرب، والتاريخ يدل على أن تغير الأسلوب في السياسات الخارجية يمكن أن يصب في خانة التعبير الاستراتيجي، وفي سبيل تعزيز هذه القدرات عملت روسيا على استعادة سلطتها المركزية التي افتقدتها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وهي تعمل جاهدة في سبيل تحقيق مزيد من المكاسب على المستوى الداخلي وعلى مسارين: سياسي واقتصادي، وضرورة مواجهة التحدي الأكبر وهو أن يتم ذلك في إطار الديمقراطية وسياسة السوق، وفق عملية تحديث عميقة للاقتصاد تنتقل به من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى عملية استثمار هذه الموارد^(٣٤) بما يحقق عملية تحديث مستدامة.

وفي المجال الديمقراطي على المستوى الداخلي فإنه من الضروري إنشاء نظام انتخابات فعال. ويبدو النظام القائم على حزبين رئيسيين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مناسبة، لكن هذه العملية لن تكون سهلة ولا خالية من الصراع، وبالتالي فإنه سيتعين على الغرب وأوروبا خصوصاً على المدى المتطور، أن يتعامل مع روسيا التي تحلم باستعادة سلطتها المفقودة في النظام العالمي، وتعد سياساتها الخارجية انطلاقةً من هذا الهدف^(٣٥).

على هذا النحو وفي ضوء الانتكاسة والتراجع الأمريكي وفي ضوء التوجهات الروسية الجديدة فإنه من مصلحة أوروبا من وجهة نظر استراتيجية إيجاد علاقات ثنائية ودية معها، وإن تسمح وتتسامح مع سعي روسيا لإعادة مكانتها دون أن تؤثر على مصالحها المركزية.

إن وجود أوروبا قوية وموحدة سيساهم في شكل كبير في عملية تحديث مستدام في روسيا يزيد من حجم فرص التعاون الاقتصادي والسياسي. وعلى العكس فإن أوروبا منقسمة وضعيفة سيزيد مخاطر استمرار الدور الروسي وجموحه بشكل يؤثر سلباً على المصالح الأوروبية ويزيد حجم التوترات في المستقبل خاصة في أوكرانيا وجورجيا، ومجموعة الدول المستقلة، ومواقع خلاف أخرى كثيرة.

ثانياً: أثر التغير في الاستراتيجية الروسية على بنية النظام الدولي القائم:

إنَّ السؤال المشروع الذي يطرح نفسه، والذي من أجله كان التفكير بإعداد هذا البحث يتمحور حول حدود الدور الروسي الجديد، وهل يمكن توقع دور روسي جديد كالذي كان يلعبه الاتحاد السوفييتي سابقاً، وهل تستطيع روسيا تحقيق إمكانات هذا الدور رغم تغير مقوماته ودوافعه التي كانت قبل عام ١٩٩٠م عما هي عليه الآن.

يبدو واضحاً أن السياسة الروسية الجديدة تهدف إلى تعزيز مكانة روسيا الاتحادية بحيث تستطيع لعب دور قوة عظمى عالمية يدلل على ذلك تغير استراتيجياتها التي لم تتوقف عن التراكم منذ تولي الرئيس (بوتين) ولايته الأولى واستمرار هذا النهج في الثانية، وبروز دلائله بشكل جلي وواضح في بداية عهد "ميدفيدف" حيث المواجهة الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والتي تعنونت بشكل مثير في التدخل العسكري الروسي الحاسم في جورجيا.

فهناك مواقع خلاف محورية بينها وبين واشنطن والغرب سواء تمثل ذلك في الخطوات الروسية في مجال إعادة بناء قوتها وتعزيز مكانتها حيث يبدو ذلك واضحاً للعيان من خلال محاولتها إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الواحد، وسعيها لإعادة هيكلة اقتصادها

وتحالفها حيث التطورات الجديدة في علاقاتها مع كل من الصين والهند وإيران والانفتاح والتواصل مع دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإصرارها على صياغة أمن أوروبي مشترك، وتوجهها نحو إعادة تقييم وبناء سياساتها الخارجية^(٣٦) بما يضمن إعادة التوازنات للعلاقات الدولية، وقد استمرت سياسة (بوتين) منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨م على هذا النحو، والمتوقع أن يستمر خليفته (ميدفيدف) بالنهج نفسه مما يتيح لها فرصة تحقيق مكاسب وخيارات متعددة ومفيدة وهذا يتطلب البحث في محاور الاستراتيجية الروسية الجديدة في الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

إن محاور هذه الاستراتيجية الجديدة تشمل مناطق مختلفة في العالم تبدو مهمة من وجهة صانع القرار الروسي أمكن التعرف إليها على النحو الآتي:

١. العلاقة الروسية - الأوروبية:

تتبع السياسة الروسية تجاه الغرب الأوروبي من الوضع الاستراتيجي الجديد بعد أن انتهت المواجهة التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، وقد ركزت موسكو في هذه الشأن على ثلاثة محاور^(٣٧):

أ. سحب روسيا لقواتها التقليدية مسافة (١٥٠٠) كم إلى الداخل مما أحدث تغييراً جوهرياً في مفهومها للأمن.

ب. مزيد من التركيز على القوة النووية التي تمتلكها روسيا الاتحادية والعمل على تحديثها.

ج. الحرص على ما تملكه روسيا من قدرات في عمليات غزو الفضاء واستكشافه.

وفيما يخص العلاقة مع أوروبا فإن روسيا تسعى جادة لإقناع المنظومة الأوروبية وخاصة (أوروبا القديمة) على ضرورة بناء أمن أوروبي مشترك من (فانكوفر) وحتى (فلاديفستوك) بحيث لا يسمع بإعادة تشطي جديد أو إنتاج لسياسة أحلاف سابقة، وعلى الصعيد الاقتصادي تسعى روسيا إلى تعزيز أواصر التعاون المشترك بجميع وسائله بحيث يستجيب لمصالح روسيا طويلة الأجل، وبما يقود إلى شراكة استراتيجية. لكن هذا الموضوع تعترضه عقبات كبيرة تتعلق باختلاف سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت سياسات مستقلة أو تحت مظلة حلف الناتو أو ضمن الاتحاد الأوروبي، وكذلك التدخل والنفوذ الأمريكي في هذا الشأن والدور الذي تلعبه بريطانيا كواحدة من قوى الشد العكسي في هذا المجال^(٣٨).

أما فيما يخص علاقة روسيا مع حلف الناتو فإنها لا زالت تنتظر بسلبية وخاصة لتوجهاته لضم أوكرانيا وجورجيا، وكذلك اقتراب الهياكل العسكرية للحلف إلى حدود روسيا الاتحادية، الأمر الذي يُعد خرقاً لنظام الأمن المتكافئ ويؤدي إلى ظهور خطوط فاصلة جديدة

في أوروبا.

٢. العلاقة الروسية مع رابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا:

على صعيد التحولات في دول وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في آسيا والتي كانت ضمن المنظومة السوفيتية. فقد سهل النفوذ الأمريكي فيها من خلال زيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية والتجارية أو زيادة عمليات التفاعل السياسي أو تغيير البنى والهياكل العسكرية على النمط الغربي. إن هذه التدخلات الأمريكية والغربية تثير حفيظة روسيا انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن مصالحها، فعلى الجانب العسكري يعد ذلك تهديداً للأمن القومي لروسيا، وعلى الصعيد الاقتصادي فإن ذلك يعد حرمانها من إمكانية الاستفادة من هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز^(٣٩). وقد أدى التنافس الأمريكي الروسي في هذا المجال إلى عقد اتفاقية شراكة أمريكية-جورجية في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٨ مما أدى إلى زيادة وتيرة تفاعلات هذه الأزمة التي قادت إلى مواجهة عسكرية روسية - جورجية في ٨ آب ٢٠٠٨ بخصوص أوسيتا وأبخازيا. كذلك أدى التدخل الأمريكي في أوكرانيا واستمالتها إلى صفها إلى تهديد روسيا بقطع إمدادات الغاز إليها. حيث إن الإجراءات الأمريكية في المناطق المتاخمة لروسيا تهدف إلى تطويقها، ولعل هذا يفسر الرد الحازم

والسريع من قبل روسيا تجاه جورجيا.

٣. السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا:

أ- السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:

بدأ الحضور والتواجد السوفييتي في الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، ثم بلغ أشده في الستينات، ثم شهدت العلاقة تراجعاً في السبعينات نتيجة الثورة النفطية وما أحرزته من تغيرات في الاتجاهات السياسية لدى معظم النظم العربية، وفي بداية الثمانينات حصل تقدم في العلاقات السوفيتية - العربية مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولو أن النفوذ بقي محصوراً من حيث الحجم وعدد الأطراف الصديقة ومتقلباً من حيث قدرة كل طرف على التأثير على مواقف الأطراف الأخرى، وبقيت هذه القضية معتمدة على المشكلة المطروحة والخيارات الموجودة^(٤٠).

إن التغير الجذري الذي أصاب السياسة الخارجية الروسية في ضوء مسوغات التفاهم والتنسيق مع الولايات المتحدة عقب عام ١٩٩٠ والذي ترجع أسبابه إلى المحدد الدولي بشكل خاص - قد انعكس على علاقات روسيا الاتحادية بمنطقة الشرق الأوسط واتخذ ملامح عديدة ففي المرحلة الأولى وتحديداً في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢ استضافت روسيا الاتحادية

اللجنة متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وتلخص موقفها بلعب دور الوسيط في جميع بنود جدول الأعمال. وبدأ الدور الروسي يعترف بكونه مساعداً للدور الأمريكي لا ندأ له، وبشكل عام أصبح موقف (موسكو) من القضية الفلسطينية خصوصاً محكوماً إلى حد بعيد بسياسة الوفاق مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يشير إلى تراجع واضح في دور روسيا وأولوياتها كقوة كبرى تجاه القضايا الإقليمية والدولية^(٤١). ويدلل على ذلك تراجعها في موقفها حيال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "٣٣٧٩" القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وتصويتها لصالح إلغائه عام ١٩٩١. كما صوتت روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٧٤٨) القاضي بفرض حظر على ليبيا. ثم حصل تغير في الموقف الروسي نتيجة زيادة حجم الاستثمارات الروسية في ليبيا. وكذلك تسهيل ليبيا للمصالح الاقتصادية الروسية في أفريقيا. كما امتنعت روسيا عن اتخاذ أي موقف تجاه العراق لدعم مساعيه لرفع الحصار الذي كان مفروضاً عليه، فقد اكتفت (موسكو) بالتحفظ على السياسات والممارسات الأمريكية، ووقفت موسكو إلى جانب الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، ووافقت على اثني عشر قراراً صادراً عن مجلس الأمن الدولي فيما بعد ضد العراق،

وإن لم تشارك في المعارك ضده. وحاولت العمل على إيجاد حلول سلمية للأزمة. إضافة إلى ذلك تخلت روسيا عن اشتراطاتها السابقة بالسماح بموجات الهجرة لليهود إلى (الكيان الصهيوني) مقابل عدم توطيئهم في الضفة الغربية فقد استمرت موجات الهجرة بازدياد، وسبقها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩١^(٤٢).

لكن رغم أن التحولات في السياسة الخارجية الروسية بعد عام ١٩٩٠ وحتى بداية عام ١٩٩٨ لم تكن في محصلتها النهائية في صالح الجانب العربي. فإن حالة الوفاق في الولايات المتحدة وروسيا بدأت تشهد افتراقاً في الرؤى بين الجانبين بدءاً من ولاية (بوتين) الأولى. وبدأت مواقع الخلاف المحورية فيها تظهر بشكل جلي، وانعكس ذلك على تحسن إيجابي في المواقف الروسية تجاه المنطقة العربية سواء تعلق ذلك في موقف روسيا الاتحادية من الحرب الإسرائيلية - اللبنانية في تموز ٢٠٠٦م حيث بدا الموقف الروسي إيجابياً وكذلك موقفها المؤيد لسوريا في أزمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وإمدادها لبنان بصفقة تسليح كبيرة في تحدي واضح للسياسة الأمريكية والفرنسية تجاه لبنان، وأخيراً موقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨ وتصويتها لصالح قرار مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) الداعي لوقف فوري لإطلاق

النار وضرورة وقف العدوان^(٤٣).

ب- السياسة الخارجية الروسية تجاه أفريقيا: وصل الاتحاد السوفيتي في الخمسينات والستينات ذروة نفوذه في أفريقيا، وابتداءً من نهاية السبعينات أخذ دوره بالتراجع والانحسار التدريجي عبر البوابة العربية الأفريقية، خاصة بعد الضربات التي تعرضت لها الأحزاب الشيوعية في السودان وفي نهاية الثمانينات وبالتزامن مع حالة التفكك التي كان يشهدها فقد خسر آخر موطئ قدم له في أفريقيا بشكل عام وفي منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص بعد سقوط الرئيس الأثيوبي الأسبق "منجستو مريام"، وتحول الحركة الشعبية لتحرير السودان لمؤالة الغرب وحذت حذوها الحركات التحررية في غرب وجنوب أفريقيا^(٤٤).

بعد عام ١٩٩٠م تغيرت مقومات وإمكانات الدور الروسي ورؤية القيادة الروسية لهذا الدور إقليمياً ودولياً، وبدأت روسيا الاتحادية تأسيس علاقات جديدة مع أفريقيا بأسلوب مغاير ومنهج جديد يعتمد البراغماتية السياسية فألغت (٣٥) مليار دولار من ديونها المستحقة على الدول الأفريقية، كما عملت على دعم الموقف الأفريقي في مجموعة الدول الصناعية السبع، وفي الأمم المتحدة في سبيل تخفيف المديونية الأفريقية وتقديم الدعم للقضاء على الفقر والمجاعة وزيادة المساعدات الإنمائية مما أسفر عن وضع خطة تحولت إلى برنامج

تم تطبيقه بإشراف الأمم المتحدة تحت اسم "إعلان الألفية (Declaration of the Millennium)" ويهدف إلى وضع تنمية مرحلية في أفريقيا حتى عام ٢٠١٥م^(٤٥).

تهدف روسيا اليوم إلى جني ثمار علاقاتها المتنامية مع أفريقيا وتفعيلها في عدد من المسائل المتعلقة بتطوير التعاون في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري والتكنولوجيا ومبيعات السلاح، وتحاول جاهدة تحقيق مكانتها في السوق الأفريقية وفتح أسواق جديدة فيها، إلى جانب تنشيط المؤسسات الثقافية والتعليمية الروسية في عدد من الدول الأفريقية لتتمكن من تحقيق دور منافس لقوى دولية حققت مكانة أكبر في هذا المجال كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا.

خلاصة القول: إن السياسة الروسية بعد فترة من السكون في عهد الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين" قد شهدت تفعيلاً ملحوظاً، وعادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية^(٤٦).

النتائج:

١. تغيرت أسس السياسة الخارجية الروسية بشكل واضح في الفترتين الرئاسيتين (لبوتين) وكان أهم ملامحها على الصعيد الاقتصادي والسياسي حيث عمل على تقوية الوضع الاقتصادي الروسي نتيجة

اعتماده على تقوية رأس مال الدولة وزيادة دورها في العملية الاقتصادية ولعب دور مباشر في العملية الإنتاجية، وعلى الصعيد السياسي بدا واضح أن دوراً سياسياً روسياً جديداً بدأ بالظهور لحماية مصالح روسيا على الساحة الدولية.

٢. إن ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سيعمق الخلاف بين رؤوس الأموال العالمية بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سيزيد من احتمالات المواجهة بينهما في مناطق النفوذ الروسية في آسيا الوسطى حيث النفط والغاز.

٣. إن النتيجتين السابقتين وتقاهما سيؤديان إلى ازدياد حدة المواجهة بدل التعاون والوفاق بين (موسكو وواشنطن) خاصة أنه يتزامن مع تراجع الدور الأمريكي وسعي القوى الدولية الصاعدة إلى تعزيز مكانتها ومحاولتها استغلال هذا التراجع.

٤. إن النتائج الثلاث السابقة لا تعني أن الاستراتيجية الروسية الجديدة ستؤدي إلى تغير جذري في بنية النظام الدولي لكنها تشير إلى بداية تحول في هذه البنية وانتقالها بشكل تدريجي إلى نظام متعدد الأقطاب.

٥. إن هذا الوضع الدولي الجديد يمكن أن يسهم في بناء علاقات عربية روسية على أسس جديدة تحقق مصالح الطرفين خاصة مع توفر مقومات هذه العلاقات في جانبها

الهوامش:

- (1) Waltz, N. Kenneth, "The Stability of Biopolar World", in: Edwards, David, *International Political Analysis*, (Holt and Winston, Inc.), 1970, pp: 318 – 344.
- (2) Hallid, D. Fred, "The end of the Cold War and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusion", in: Boosh, Kean and Steve, Smith, eds, *International Relations Theory Today*, Pennsylvania Press, USA, 1995, pp. 40 – 50.
- (٣) إسماعيل، صبري مقلد، *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*، ط٤، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٦ وما بعدها.
- (٤) مازن، الرمضاني، *السياسة الخارجية: دراسة نظرية*، دار النهضة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٧.
- (٥) محمد، السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧ وما بعدها.
- (٦) إبراهيم، حسين توفيق، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، *مجلة عالم الفكر*، العددان الثالث والرابع، آذار ونيسان، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٠م، ص٥٨-٦٥.
- (7) Hallid, Dr. Fred, "The end of the Cold War and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusion", Op. Cit., pp. 140-180.

الاقتصادي، وكذلك إمكانية الاستفادة من الموقف الشعبي والبرلماني في روسيا والذي كان دائماً أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية، واستغلال تواجد المسلمين في مناطق الاتحاد السوفييتي السابق والذين يشكلون أكثر من ٢٨% من مجموع السكان بما مجموعه (٨٠ مليون نسمة) ٢٥ مليون نسمة في روسيا الاتحادية وحدها.

٦. إن الخطوات الروسية في مجال إعادة بناء قوتها وتعزيز مكانتها واضحة للعيان من خلال محاولتها إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الواحد، وسعيها لإعادة هيكلة اقتصادها وتحالفاتها، حيث التطور في العلاقات الروسية مع كل من الهند والصين الشعبية وإيران، وإصرارها على الحفاظ على دور متميز في عملية صياغة أمن أوروبي مشترك وتوجهها نحو إعادة تقييم وبناء سياساتها الخارجية بما يضمن إعادة التوازنات للعلاقات الدولية. لكن في المقابل على الجانب العربي التنبيه لهذه الحقائق الدولية، والبدء بإعادة بناء نفسه ليكون مؤهلاً للمساهمة والشاركة مع هذه القوى الدولية في رسم الاستراتيجية العالمية، وعكس ذلك سيبقى الحلقة الأضعف التي تتلقى الفعل والتأثير لتداعياتها السلبية.

- (٨) يوشكا، فيشر، "تعديل مسار السياسة الخارجية الروسية يصب في خانة التغيير الاستراتيجي"، ٢٠٠٨، على الموقع: <http://rtarabic.com/new-all-biz>.
- (٩) محمد، بويوش، "السياسة الخارجية الروسية بين التغيير والاستمرار"، مجلة قضايا دولية، ٢٠٠٨م، على الموقع: <http://boubouche.elaphblooy.com/posts.aspx>.
- (١٠) محمد، السيد سليم، "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة"، في: محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد، (مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة)، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٣.
- (١١) ودوده، بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية: دراسة مسحية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، العددان (٣ و٤)، آذار ونيسان ١٩٩٥، ص ٢٦.
- * استخدم تعبير "نظام عالمي جديد" مرات عديدة في الفترات السابقة، فقد استخدمه (ويلسون) بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك (هربرت ويلز) عام ١٩٤٠م في كتاب بعنوان "النظام العالمي الجديد". وكذلك "ستانلي هوفمان" في كتاب بعنوان: "Primary of World Order"، ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: وليد وعبد الحى، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية، مؤسسة الشروق للإعلان، الجزائر، ص ٢٦-٧٧.
- (١٢) محمد، حسنين هيكل، "العرب على أعتاب القرن ٢١"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٠)، كانون أول، ١٩٩٤، ص ١٠-١١.
- (١٣) منير، شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، عمان، ١٩٩٢، ص ٣٠.
- (١٤) وليد، عبدالحى، "المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي"، السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، تشرين أول، ١٩٩٦، ص ١٠ وما بعدها. وكذلك انظر: جيمس، دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحى، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ١١٦-١١٧.
- (15) Joseph, Nye, "What New World Order", *Foreign Affairs*, Vol. 71, No. 2, Spring 1992, p86.
- (١٦) ورد في: ودوده، بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية: دراسة مسحية"، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (١٧) خليل، عنان، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٣)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٣-٧٤.
- (١٨) المرجع السابق، ص ٧٦-٧٧.
- (١٩) أحمد، ثابت، "النزعة الامبراطورية الأمريكية

- والإسلامي، مالطا، ١٩٩٤، ص ص١٠٠-١٠٢.
- (٢٦) حسنين، توفيق إبراهيم، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، *مجلة عالم الفكر*، العددان ٣، ٤، آذار ونيسان ١٩٩٥، ص ص٥٨.
- (٢٧) شيخ، نورهان، "هل نتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي؟"، *ملف الأهرام الاستراتيجي*، ٢٠٠٦، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram>.
- (٢٨) روسيا اليوم: حقائق ووقائع، ٢٠٠٧، على الموقع: <http://www.ar.rian.ru/arab>.
- (29) Henz, Karl, "The NATO-Russia Founding Act", *Aussen Politit*, Vol.42, No.4, 1998, pp:315-320.
- (٣٠) عبدالله، صالح، مستقبل السياسة الخارجية الروسية، *مجلة العصر*، ٢٠٠٨، على الموقع: <http://www.alasr.ws/index.cfm>.
- (٣١) هل ستتغير السياسة الخارجية الروسية في عهد ميديفيد، ٢٠٠٨، على الموقع: www.an.nour.com/index.
- (٣٢) هل سيكون ميديفيد مثل بوتين في السياسة الخارجية، ٢٠٠٨، على الموقع: <http://www.elaph.com/elaphweb/politics/2008>.
- (٣٣) عرض كتاب "شلومونديمون" روسيا في أوسيتا ودول الجوار"، ٢٠٠٨، على الموقع: <http://rtarabic.com/new-all-biz>.
- (٣٤) محمد، بوبوش، "السياسة الخارجية الروسية بين التغيير والاستمرارية"، مرجع
- وإعادة هيكلة الوطن العربي"، *مجلة شؤون عربية*، العدد (١٢٣)، جامع الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٥٨-٥٩.
- (٢٠) محمد، الأطرش، "تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد (٢٦٠)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٣٢-٣٣.
- (٢١) أحمد، ثابت، "مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي"، *مجلة مستقبل العالم الإسلامي*، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، العدد (١٤)، ١٩٩٥، ص ص١٨-١٩.
- (٢٢) صايل، السرحان، أثر توسيع حلف الأطلسي على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠١، ص ص٣٤-٣٦.
- (٢٣) فرسون، سميح، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في العرب والعالم بعد ١١ أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٥، وانظر أيضاً: www.asharaqalawsat.com.
- (٢٤) نظمي عيسى أبو لبدة، أثر التغيرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠، ص ٩٠.
- (٢٥) محمد، عاشور مهدي، ميثاق الأمم المتحدة بين التأويل والتفسير، *مجلة مستقبل العالم الإسلامي*، مركز دراسات العالم

العربية، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٩٤،
ص ص ١٨٢-١٨٣.

(٤٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧،
مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام،
القاهرة، ص ص ١٨٥-١٨٧.

(٤٣) انظر: www.aljazeera.com.

(٤٤) حسن، مكي، أفريقيا: "إشكالية العمران
والتححرر من الجوع والفقر"، ٢٠٠٨، على
الموقع: www.rayaam.net/articles.

* يهدف البرنامج إلى تخفيض مستويات
الجوع والفقر والأمية وتوفير الرعاية
الصحية، وخفض معدل الوفيات بين
الأطفال والأمهات بنسبة الثلثين.

(٤٥) صايل السرحان، السلوك التصويتي
للمجموعتين العربية والأفريقية في الجمعية
العامة للأمم المتحدة: ١٩٩٠-٢٠٠٦،
رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلب،
سوريا، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣٩-٢٤٢.

(٤٦) للمزيد حول إمكانات روسيا في النظام
الدولي الحالي، انظر: شيخ، نورهان، "هل
تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي"،
مرجع سابق، ص ٤ وما بعدها.

سابق، ص ص ١-٥.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ص ٤-٥.

(٣٦) فاسيليف، الكسي، "حديث في الشؤون
الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد
(١٥٦)، تشرين أول، ٢٠٠٦، على الموقع:
www.siyassa.org/asiyassa/ahram.2008.

(٣٧) نبيه، الأصفهاني، انطلاقه جديدة لدبلوماسية
روسيا الاتحادية"، مجلة السياسة
الدولية، العدد (١٣١)، أيلول ١٩٩٨م،
ص ص ٢٦٧-٢٧٠.

(٣٨) نادية، مصطفى، أبعاد الدور السياسي
الأوروبي وحدوده: إشكالية الاستمرارية
والتغيير"، مجلة شؤون عربية، العدد
(١٢٣)، جامعة الدول العربية، الأمانة
العامة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٥٢ وما
بعدها.

(٣٩) ملكو، تميم جورج، العلاقات السورية -
الروسية: الإرث السوفييتي وآفاق
المستقبل، رسالة دكتوراة غير منشورة،
جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٧، ص
ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٤٠) شيخ، نورهان، صناعة القرار في روسيا
والعلاقات الروسية - العربية، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت،
١٩٩٨م، ص ص ١١٥-١١٧.

(٤١) عبد الله، زكريا، والعلاقات العربية -
الروسية بين الواقع والمستقبل"، مجلة
شؤون عربية، العدد (٧٩)، جامعة الدول